في حال انتخابه لرئاسة الجزائر

بن فليس يتعهد بإحياء اتحاد المغرب العربي

الجزائر/شينخوا

التزم علي بن فليس (رئيس الحكومة الأسبق) المرشح المنافس القوي للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بفتح الحدود البرية مع المغرب في حال فوزه في الإنتخابات الرئاسية المقررة في 17 إبريل الجاري.

ونقلت صحيفة (الشروق) الجزائرية أمس عن بن فليس قوله خلال تجمع انتخابي بمحافظة عنابة شمال شرق البلاد: "إنني أملك تصورا واضحا لبعث اتحاد المغرب الكبير، وإنني سأبذل قصارى جهدي لفتح الحدود مع المغرب". وأوضح بن فليس أن موقفه مشروط بـ"حل المسائل العالقة على الصعيد الثنائي وعلى رأسها المشاكل الأمنية والإرهاب والمخدرات".

وكانت الجزائر أغلقت حدودها البرية مع المغرب العام 1994م ردا على فرض المغرب تأشيرة الدخول على الجزائريين عقب اتهام المخابرات الجزائرية بالتورط في تفجير فندق في العام نفسه بمراكش أدى إلى مقتل سائحين إسبانيين. وقد تبين لاحقا أن الجزائر لم تتورط في العمل الإرهابي ما دفع المغرب إلى إلغاء تأشيرة الدخول العام 2005م وقامت الجزائر بالشيء نفسه العام 2006م لكنها رفضت فتح الحدود البرية بالرغم من الدعوات المتكررة من طرف المغرب.

وتشترط الجزائر لذلك حل جميع المشاكل العالقة بين البلدين خاصة عدم ربط المغرب علاقاته بها وفقا لموقفها من قضية الصحراء الغربية وقضايا التهريب والمخدرات والمسائل الأمنية والهجرة السرية فضلا عن حل مشكلة ممتلكات الجزائريين في المغرب التي صادرتها الحكومة المغربية العام 1975م ردا على تأييد الجزائر لاستقلال الصحراء الغربية. وتعد قضية الممتلكات من أهم الملفات الشائكة التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين وأن الجزائريين كانوا من أكبر الملاك في المغرب مثل الأراضي الزراعية والفنادق.

ويعيش ويعمل أكثر من 350 ألف مغربي في الجزائر بطريقة غير شرعية، غالبيتهم ينحدرون من شرق المغرب الذي يشهد أزمة اقتصادية بسبب الحدود البرية المغلقة من طرف الجزائر.

وكان نائب رئيس الوزراء الجزائري ووزير الداخلية السابق نور الدين زرهوني قد كشف أن خسائر المغرب الاقتصادية جراء غلق الجزائر الحدود البرية معه منذ العام 1994م تقدر بـ4 مليارات دولار أميركي سنوياً، بسبب تأثر التجارة والسياحة معاً. ويعمل المغاربة بوجه خاص في مجالات الزراعة والبناء.

وكان البلدان قررا العام 2012م إجراء سلسلة من المباحثات "الصريحة والصادقة" بخصوص مستقبل العلاقات بينهما في ظل الخلافات التي نشأت بسبب قضية الصحراء وغلق الحدود البرية والقضايا الأخرى.

إلا أن العلاقات سرعان ما شهدت مؤخراً أزمة حادة بعد تطور الخلاف بين البلدين حيال مسألة الصحراء الغربية، وصولا إلى مطالبة بعض رجال السياسة المغربيين بأراض في الجزائر نفسها. وبدأت الأمور تسوء بين البلدين عقب قرار المغرب في نوفمبر 2013م استدعاء سفيرها للتشاور على خلفية موقف الجزائر الداعي إلى إنشاء آلية دولية لمراقبة وضعية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وهو القرار الذي رأت فيه الجزائر بأنه غير مبرر ودعت إلى التعقل. وازداد الوضع سوءا عقب اقتحام متظاهرين مغاربة للقنصلية الجزائرية العامة بالدار البيضاء وتدنيس العلم الجزائري، مما جعل المراقبين يتساءلون هل هي سحابة صيف أم أن الأمور ستتطور إلى الأسوأ بين البلدين، خاصة مع تمسك الجزائر بضرورة اعتذار المغرب قبل الحديث عن تطبيع الوضع.

ولاية أميركية تعيد الإعدام بالكرسي الكهربائي

واشنطن/

وافق مجلس الشيوخ في ولاية تنيسي الأميركية على مشروع قانون لإعادة تنفيذ أحكام الإعدام بالكرسي الكهربائي إذا فشلت الولاية في الحصول على العقاقير اللازمة لتنفيذ أحكام الإعدام بالحقن.

ووافق مجلس الشيوخ أمس الأول بأغلبية 23 صوتا ضد ثلاثة أصوات على مشروع القانون الذي يعيد استخدام الكرسي الكهربائي إذا تقرر أن الإعدام بالحقن لا يتماشى مع الدستور أو إذا لم يتوفر العقار.

ونفذت تنيسي آخر حكم إعدام بكرسي كهربائي عام 2007م.

وجاء هذا الاقتراح بعد أن قررت تنيسي في سبتمبر الماضي الاكتفاء باستخدام مخدر بنتوباربيتال وحده لتنفيذ الإعدام بدلا من استخدام مزيج من العقاقير. وتجد الولايات صعوبة متزايدة في الحصول على العقاقير المستخدمة في تنفيذ أحكام الإعدام لان الكثير من شركات الدواء في أوروبا على وجه الخصوص تعترض على استخدامها في تنفيذ تلك الأحكام.

وقال السناتور كين ياجر الذي طرح مشروع القانون "انه يسد ثغرة في القانون الراهن." ويدرس مجلس نواب ولاية تنيسي مشروع قانون مماثلا.

توجهات أميركية بحظر مسؤول إيراني من دخول أراضيها

واشنطن/ (رويترز)

قال مسؤولان أميركيان أمس الأول: إن الولايات المتحدة قد تعلن قريبا حظر منح تأشيرة دخول لمرشح إيران لتولي منصب سفيرها في الأمم المتحدة وهي خطوة نادرة قد تكون اختبارا لنفوذ واشنطن على المنظمة الدولية.

وكان بعض أعضاء الكونجرس الأميركي عبروا عن غضبهم من اختيار الدبلوماسي الإيراني المخضرم حامد ابو طالبي قائلين إنه لعب دورا في أزمة الرهائن في إيران في الفترة من عام 1979م إلى عام 1981م عندما احتجز طلبة متشددون إيرانيون موظفين في السفارة الأميركية لمدة 444 يوما.

وذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن إيران استنكرت تحفظات الحكومة الأميركية على مرشحها لمنصب مبعوث طهران لدى الأمم المتحدة قائلة انها "غير مقبولة".

ولم يستطع مسؤولون ودبلوماسيون في الأمم المتحدة وأكاديميون تذكر حالات سابقة منعت فيها الولايات المتحدة اصدار تأشيرة دخول لسفير لدى الأمم المتحدة. وعبر بعضهم عن القلق من أن تكون هذه الخطوة سابقة لنمط في المستقبل لحالات مماثلة.

وقال جيفري لورنتي المحلل المخضرم في الأمم المتحدة والزميل السابق في مؤسسة سنشري -وهي جماعة ابحاث للسياسات العامة في نيويورك: "سيكون هناك شعور قوي على الصعيد الدولي أو على الأقل بين الدبلوماسيين أنه ليس في نطاق سلطة الدولة المضيفة."

وقال مسؤولان أميركيان على دراية بالموضوع إن الحظر قد يعلن قريبا وإن مسؤولين كبارا في حكومة الرئيس باراك أوباما يقومون بدراسته. وطلب المسؤولان عدم الافصاح عن اسمائهما لأنه ليس مرخصا لهما بالحديث علانية.

وأوضح مسؤول أميركي ثالث ان ايران ربما اختارت أبو طالبي بغية أن يكون "استفزازا مقصودا" بالنظر إلى الحساسيات التي تنطوي عليها ازمة الرهائن وهي لحظة فارقة في العلاقات الأميركية الإيرانية أدت الى قطع واشنطن العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

وأبلغت حكومة أوباما طهران أنها لا ترحب باختيار إيران للدبلوماسي أبو طالبي قائلة: إن ترشيح أبو طالبي "لا يصلح". وقوبل هذا بانتقاد شديد من ايران أمس الأول.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية قوله "موقف الحكومة الأميركية من (مرشح) إيران لمنصب المبعوث لدى الأمم المتحدة غير مقبول. قامت إيران بنقل وجهة نظرها بشكل رسمي."

وقال المتحدث: إن ابو طالبي من بين أفضل أصحاب الخبرة بين الدبلوماسيين الإيرانيين ولديه خبرة العمل سفيرا في ايطاليا وبلجيكا واستراليا.

ويقول دبلوماسيون إنه حتى الآن على الأقل يبدو أن الخلاف لم يؤثر على المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران بشأن تقييد البرنامج النووي لطهران في مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية.

والولايات المتحدة بوصفها دولة مضيفة ملزمة عموما بإتاحة وصول الدبلوماسيين إلى مقر المنظمة الدولية. ومع ذلك قالت وزارة الخارجية الأسبوع الماضي إن القانون الأميركي يسمح لها برفض منح تأشيرات دخول لدبلوماسيين لأسباب تتعلق "بالأمن والإرهاب والسياسة الخارجية" وهي مجالات أقرت متحدثة باسم الوزارة بأنه يمكن التوسع في تفسيرها.

السلام الدائم بين الكوريتين متى يتحقق؟

بكين/ شينخوا

تأججت حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة مع إطلاق كوريا الشمالية لصواريخ وتبادل الكوريتين لجولات من إطلاق نيران المدفعية وتهديد بيونج يانج بإجراء "شكل جديد" من الاختبار النووي ردا على ما وصفته بأنه استمرار "للسياسة العدائية الأميركية".

فمازالت كوريا الشمالية وجارتها الجنوبية في حالة حرب، إذ أنهما لم توقعا سوى اتفاقية هدنة وليس معاهدة سلام لإنهاء الأعمال العدائية التي دارت خلال الفترة ما بين عامي 1950 و1953م.

إن قضية شبه الجزيرة الكورية لم تحل بالوسائل العسكرية قبل 60 عاما وبرهن التاريخ على مدار السنين أن نهج العين بالعين والسن بالسن ليس الدرب الصحيح لتحقيق السلام الدائم.

وللأسف، يلجأ المعسكران المتنافسان، الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان في جانب وكوريا الشمالية في الجانب الآخر، على نحو معتاد إلى قرع طبول الحرب والمجازفة السياسية للتعامل مع إندلاع الأعمال العدائية.

وفي الواقع، إن مثل هذه الأساليب جعلت شبه الجزيرة تدور في حلقة مفرغة لعقود حيث تمسكت واشنطن بعناد بالعقوبات واستعراض العضلات العسكرية عند عتبة باب كوريا الشمالية سعيا لانتزاع تنازل من بيونج يانج. ولكنها واجهت على نحو غير مفاجئ نتائج عكسية. ففي كل حالة، واجهت واشنطن عملا عدائيا أقوى من كوريا الشمالية يتملكها شعور قوى بانعدام الأمن.

وإن حث الجانبين على نبذ ممارساتهما التي تأتى بنتائج عكسية ليس بمفهوم جديد. ولكن، ينبغى عليهما أن يفعلا ذلك لصالح تحقيق سلام واستقرار وطني وإقليمي دائم.

وينبغى على واشنطن أن تأخذ في الاعتبار بمحمل الجد المخاوف الأمنية لكورية الشمالية وتتصرف بصدق لتهدئة مخاوف بيونج يانج والمتمثلة في أن "الإستراتيجية الأميركية تجاه كوريا تهدف إلى الحرب فحسب".

أما بالنسبة لبيونج يانج المفهوم شعورها بانعدام الأمن، فيتعين عليها أيضا أن تدرك أن التعبير عن مخاوفها بتحدى قرارات مجلس الأمن الدولي لن يفيد وأن العودة إلى طاولة التفاوض هي الخيار الأمثل بالنسبة لها.

وعلى المدى الطويل، فإن جلوس جميع الأطراف المعنية إلى طاولة مفاوضات واحدة لاستئناف المحادثات السداسية المتوقفة مازال يعد المنصة الأكثر قابلية للحياة بغية وقف الأعمال العدائية وحل القضية النووية بشبه الجزيرة الكورية. وتضم المحادثات الصين والولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وروسيا واليابان.